حقوق الطفل في أدبه

إعداد:

د. طارق البكري

docbakri@yahoo.com

كاتب متخصص بأدب الطفل

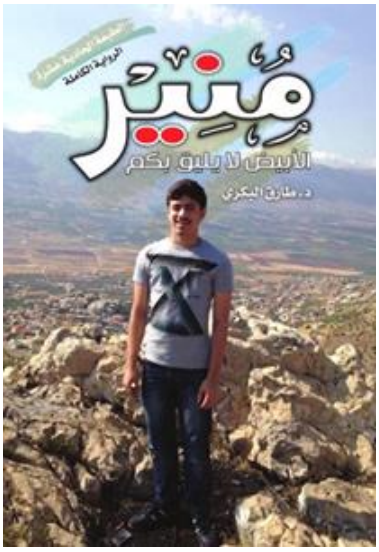

قراءة في رواية:
منير.. الأبيض لا يليق بكم

موضوعات البحث

الموضوع	الصفحة
تمهيد	3
المبحث الأول: حقوق الطفل وأدبه	8
المبحث الثاني: ما بين الخطأ والإهمال وحماية الأطفال	13
المبحث الثالث: رواية منير.. الأبيض لا يليق بكم	18
المبحث الرابع: الجانب الحقوقي للرواية	25
المبحث الخامس: تقرير لجنة الخبراء	30
الخاتمة والتوصيات	37

قراءة حقوقية في رواية:

منير.. الأبيض لا يليق بكم

تمهيد:

لا بد بداية من الإشادة بأهمية أدب الطفل، ودوره في البناء المستقبلي، ولا سيما في القضايا التي تتعلق بحقوق الطفل، وعلى رأسها حقه في الاحترام والعلاج، ونظراً لاهتمامي بهذا الجانب حيث أصدرت أخيراً رواية أحسبها أول رواية عربية من نوعها للناشئة تتعلق بحق الطفولة بالرعاية الصحية والمساواة بعيداً عن الإهمال والخطأ..

وصدرت الرواية لأكثر من عشر طبعات رسمية في عدد من الدول العربية خلال فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات، وهي تعتبر طبعات قياسية من حيث العدد والانتشار العربي، في المكتبات العامة والمدارس والجامعات، فضلاً عن توزيع آلاف النسخ الإلكترونية منها، وانتشارها في بعض المواقع ويتم تنزيلها مجاناً.

ولا شك أن مرحلة الطفولة من أهم مراحل الحياة، ففيها تبدأ شخصية الإنسان في التكوّن والتأسس، لهذا كان الاهتمام بالطفل من أهم الأهداف التي ينبغي على الدول والمؤسسات والأفراد السعي لتحقيقها، فهو أمانة ويجب رعايته وتربيته وتنشئته التنشئة الصالحة.. وحقوق الطفل لا يمكن إهمالها أو التغاضي عنها، ومنها حقه في العناية الصحية والرعاية النفسية الكاملة، في أي وقت وفي أي مكان يكون في حاجة إلى تلك العناية والرعاية.

ولا بد هنا من تعريف الطفل من حيث اللغة، فهو في اللسان؛ "الصَّغير من كل شيء"[1] وشبيه ذلك في القاموس[2]. وحدد المعجم الوسيط الطفل بأنه: "المولود ما دام نعماً رخْصاً[3]، والولدُ حتى البلوغ"[4]، وفي معجم اللغة العربية؛ "جئتُه والليل طفلٌ، أي في أولِه. إنَّه يسعى في أطفال الحوائج، [والطفل] سقط النار، أي الشرارة، [ويقال] تطايرت أطفال النار، [ويقال] عشبٌ طفل، أي لم يطل، والجمع أطفال"[5]..

أما في الاصطلاح فهو "الشخص الذي لم يبلغ سن الرشد بعد"[6].. وتشير المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل إلى أن الطفل هو من "لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه"[7].

ويَعْتَبِر كثير من المتخصصين أن "مرحلة الطفولة من أهم مراحل الحياة عند الإنسان وأكثرها خطورة، فهي تتميز عن غيرها بصفات وخصائص واستعدادات، وهي أساس لمراحل الحياة التالية، وفيها جذور لمنابت التفتح الإنساني؛ ففيها تتفتق مواهب الإنسان وتبرز مؤهلاته وتنمو مداركه وتظهر مشاعره وتتبين إحساساته.. وفيها تأخذ شخصيته بالبناء والتكوّن، لتصبح فيما بعد متميزة عن غيرها من الشخصيات الأخرى"[8].

---

[1] ابن منظور (أبو الحسين أحمد): لسان العرب،ج11، دار صادر، بيروت، 401.

[2] الفيروز آبادي (مجد الدين محمد): القاموس المحيط، ج4، دار الجيل، بيروت، 7.

[3] الرخص هو الشيء الناعم، إن وصفت به المرأة فرخصاتها نعومة بشرتها ورقتها، وكذلك رخاصة أناملها لينها، وإن وصفت به النباتات فرخصاتها هشاشتها (ابن منظور: لسان العرب، ج7، 40، سابق).

[4] مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط2، ج2، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، 506.

[5] مجموعة مؤلفين: معجم اللغة العربية، ط1، ج6، دار المحيط، بيروت، 1415هـ - 1995م، 860.

[6] مجموعة مؤلفين: دائرة المعارف العالمية (وورد بوك) world book Encyclopedia، ج15، نشر وترجمة مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1416هـ - 1996م، 592.

[7] https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx

[8] محمد حسن بريغش: أدب الأطفال أهدافه وسماته، ط3 ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997، 14.

وقد اتبعت في هذا البحث جانباً متصلاً بالمنهج الوصفي التحليلي[9]، باعتباره مناسباً لهذا النوع من الأبحاث القصيرة، وهو يهتم بتحديد الواقع، وجمع الحقائق عنه، وتحليل بعض جوانبه، بما يساهم في العمل على تحسينه وتطويره.. والرواية موضوع البحث (**منير.. الأبيض لا يليق بكم**)[10] تركز على حق الطفل في الرعاية الصحية، وما قد يتعرض له من أخطاء طبية، وما يستتبع ذلك من تقارير مغلوطة تؤدي إلى ضياع حق الطفل المريض، والذي ربما قد يتوفى نتيجة أخطاء طبية، أو جراء إهمال أو تقصير.. كما أن الرواية تتعرض في جانب منها إلى الناحية القانونية، وما استتبعها من نقاش قانوني وحقوقي.. و**يندرج البحث تحت المحور الثاني الذي يركز على** الحقوق المدنية والسياسية للطفل والعدالة وعدم تعريض الطفل للظلم.

وتبرز **إشكالية هذا البحث من خلال ما** يطرح من تساؤلات ووقائع عن الأخطاء الطبية المتكررة والتي تذكرها الصحف في معظم البلاد العربية وبشكل شبه يومي، وماهية الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الطفل المريض في المستشفى؟.. وإلى أي حد طرحت الرواية حق الطفل بالرعاية الصحية باعتباره حقاً يستند إلى قوانين حقوق الطفل العالمية؟ وما هي علاقة الرواية - كأدب - بالموضوعات الحقوقية ودورها في مناقشتها باعتبارها موجهة لفئة اليافعين؟.. دون الابتعاد عن كونها قضية عامة تمت صياغتها بأسلوب روائي أدبي، وحازت على اهتمام النقاد والباحثين، واستقطبت العديد من القراءة اليافعين والكبار، وكتب عنها كثير من الباحثين في المجال.

و**يعود سبب اختيار موضوع البحث** إلى ما نراه من حين لآخر من أخطاء طبية يتعرض لها المرضى عموماً، والمرضى الأطفال خاصة، والتي قد تتفاقم لتصل إلى حد الإهمال إحياناً، وما يستتبع ذلك من وضع صعب يؤدي إلى معاناة الطفل ثم موته بسبب

---

[9] مدحت أبو النصر، قواعد ومراحل البحث العلمي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، 131.

[10] طارق البكري: منير.. الأبيض لا يليق بكم، ، ط11، المؤلف، الكويت، 2019.

سوء الرعاية الصحية، فضلاً عن ضياع حقوق الطفل عندما تضيع الحقائق، ويكون الحكم هو الخصم نفسه في مثل هذه القضايا المهمة جداً في عالمنا العربي الكبير.. ولا شك أن الطب كما قالت المحامية ليلى الراشد في تقديم الرواية[11]: "مهنة إنسانية، وجدت لِمساعَدة البَشر والأخذِ بيدهم ليعيشوا بلا آلام ولا أنَّات.. لكن أنَّ تتحوَّل إلى مصدر للأحزان والدموع.. وأنْ تفقدنا أغلى النَّاس عندنا، وتحرمنا منهم إلى الأبد، نتيجة إهمال أو خطأ طبي؛ فهنا تنحرف المهنة عن أهدافها السَّامية".

وتضيف: "يعتصرنا الألم لما وصل إليه الحال في مهنة الطب بسبب أخطاء بعض الأطباء وجشعهم، ليس في مكان محدد، بل في جميع دول العالم، وتحولها من مهنة إنسانية إلى تجارة، من يدفع يستحق العناية الكاملة والرعاية الطبية الجدية، ومن لا يملك المال فعليه أن يفكر ألف مرة قبل أن يمرض، وهذه الروايَة لا تقصد كل الأطباء لأنَّ معظمهم من الشرفاء المخلصين ومن خيرة الناس، بل هي تتحدث عن فئة قليلة دخيلة على الطب، والإخوة الأطباء ينكرونهم قبل غيرهم.. فلكلِّ طبيب مخلص فائق التقدير والاحترام.. أمَّا بالنسبة للأطباء من فئة غير المخلصين فإننا نضمُّ صوتنا إلى صوت المؤلف المبدع الدكتور طارق البكري ونقول: الأبيض لا يليق بكم".

ولا بد لي من التأكيد على أن الرواية لا تتعلق بمكان محدد، ولا تستهدف الإساءة إلى القطاع الطبي الذي نكن له كل احترام، بل هو يتفق - غالباً - مع القضية التي نحاول معالجتها بروية وحكمة وتدبر، كما أن الموضوع يراعي جانب احترام القانون، وتقدير رجال القضاء، ولا يقصد به الإساءة إلى أي جهة كانت.

وتهدف الرواية إلى محاولة تقييم الواقع والتشديد على أهمية مراعاة حقوق الطفل كاملة دون نقصان مهما كانت الظروف والمبررات، كما تهدف إلى لفت الاهتمام إلى مثل هذه المأسي عند وجود أخطاء أو إهمال أو تقصير، ولو من جانب قليل محدود

---

[11] المصدر السابق، 6.

يستنكره أهل المهنة أنفسهم، ما يسهم بتسليط الضوء على جانب من المشكلات التي يعانيها الأطفال المرضى وتنتهك حقوقهم المدنية والإنسانية، في محاولة لإيجاد حلول لها.

وتأتي **أهمية البحث والإضافة الجديدة التي يقدمها** من أهمية الرواية نفسها التي تمتاز بخصوصية نوعها، وباعتبارها الأوسع انتشاراً، والأحدث من حيث النشر والتوثيق لأحداث واقعية بأسلوب أدبي تربوي، وقد تكون الأولى التي تقدم لفئة اليافعين وترتبط بالواقع الطبي والنفسي ارتباطاً جذرياً.. كما تأتي هذه الأهمية من أهمية الطفل نفسه وضرورة التمسك بحقوقه والدفاع عنها مهما كانت العقبات والضغوط.

ومن جانب آخر؛ تبرز أهمية البحث من حق الطفل في الحماية والرعاية التامة، وضمان حقوقه وتمتعه بها وعدم تعريضه للخطر.. ولعل هذا ما استدعى أن تستحوذ الرواية على اهتمام كثير من المتخصصين، ومنهم من دعا لتكون جزءاً من المقررات الدراسية في الكليات الطبية المختلفة، لكي يتعلم طلاب الطب وطلبة العلوم الطبية والتمريض، حيث شكلت الرواية بنظر البعض منهم "فرصة نادرة للتأمل والتفكر الأخلاقي المهني فيما كان وما يجب أن يكون.. كما تقدم لهم الأمل في أن يتعلموا منها ويجتهدوا ويعملوا ويبدعوا حتى يليق بهم الأبيض"[12]، فيما نصحت طبيبة متخصصة[13] زملاءها وزميلاتها "من أصحاب الرداء الأبيض؛ بأن يقرأوا هذا الكتاب ويستفيدوا منه لتلافي الأخطاء الطبية"، متسائلة: "هل تحولت المستشفيات إلى مقابر من نوع جديد؟ وهل تحول ترولي نقل المريض داخل المستشفى إلى نعش متحرك يحيط به أصحاب الرداء الأبيض؟".

---

[12] منال بوحيمد: رسالة لأبنائنا من مقدمي الرعاية الصحية مستقبلاً من طلبة وكليات العلوم الطبية والتمريض، بتصرف، من مقدمة رواية: (منير.. الأبيض لا يليق بكم)، مصدر سابق، 4.

[13] هند الشومر: منير والأخطاء الطبية، جريدة الأنباء، الكويت، تاريخ العدد: 30 أكتوبر 2017.

المبحث الأول:

حقوق الطفل وأدبه

مقدمة:

تبنّت الأمم المتحدة الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) عام 1966، ومن الحقوق العامة التي تنطبق على الأطفال[14]: الحق في الحياة والحماية والتحرر من التعذيب، ومن المعاملة أو العقاب القاسيَين والحق بالتحكيم السريع، والحصول على معاملة ملائمة لأعمارهم. وأقرّت الأم المتحدة مجموعة من الحقوق اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة 44/25 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989.

وتعتبر منظمة اليونيسف[15] أن اتفاقية حقوق الطفل هي الصك القانوني الدولي الأول الذي يلزم الدول الأطراف من ناحية قانونية بدمج السلسلة الكاملة لحقوق الإنسان، أي الحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتقول إن الاتفاقية حققت القبول العالمي تقريباً، وتم التصديق عليها حتى الآن من قبل 193 طرفاً.. وتتضمن 54 مادة، وبروتوكولين اختياريين.

وهي توضّح بطريقة لا لَبْسَ فيها حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الأطفال في أي مكان ودون تمييز، وهي: حق الطفل في البقاء، والتطور والنمو إلى أقصى حد، والحماية من التأثيرات المضرة، وسوء المعاملة والاستغلال، والمشاركة

---

(14) انظر: ميثاق حقوق الطفل:
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx

(15) انظر: https://www.unicef.org/arabic/crc/34726_50765.html

الكاملة في الأسرة، وفي الحياة الثقافية والاجتماعية. وتتلخص مبادئ الاتفاقية الأساسية الأربعة في: عدم التمييز؛ تضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى للطفل؛ والحق في الحياة، والحق في البقاء، والحق في النماء؛ وحق احترام رأى الطفل.

وكل حق من الحقوق التي تنص عليه الاتفاقية بوضوح، يتلازم بطبيعته مع الكرامة الإنسانية للطفل وتطويره وتنميته المنسجمة معها، وتحمي الاتفاقية حقوق الأطفال عن طريق وضع المعايير الخاصة بالرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والمدنية والقانونية المتعلقة بالطفل.

وبموافقتها على الالتزام بتصديقها على هذا الصك أو الانضمام إليه، تكون الحكومات الوطنية قد ألزمت نفسها بحماية وضمان حقوق الأطفال، ووافقت على تحمل مسؤولية هذا الالتزام أمام المجتمع الدولي، وتُلزم الاتفاقية الدول الأطراف بتطوير وتنفيذ جميع إجراءاتها وسياساتها على ضوء المصالح الفُضلى للطفل..

مواد اتفاقية حقوق الإنسان:

ومن مواد الاتفاقية ذات الصلة بموضوع البحث المادة 24 الخاصة بالجانب الصحي وفيها[16]:

1- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق العلاج وإعادة التأهيل الصحي، وتبذل الدول قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه.

2- تتابع الدول إعمال هذا الحق، وتتخذ، بوجه خاص، التدابير المناسبة من أجل:

[16] https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx

أ) خفض وفيات الرضع والأطفال.

ب) توفير المساعدة الطبية والرعاية الصحية اللازمتين لجميع الأطفال مع التشديد على تطوير الرعاية الصحية الأولية.

ج) مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية، عن طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وعن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية، آخذة في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره.

د) الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولاة وبعدها.

ه) تزويد جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما الوالدين والطفل، بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته، ومزايا الرضاعة الطبيعية، ومبادئ حفظ الصحة والإصحاح البيئي، والوقاية من الحوادث، وحصول هذه القطاعات على تعليم في هذه المجالات ومساعدتها في الاستفادة من هذه المعلومات.

و) تطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد المقدم للوالدين، والتعليم والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

3 - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال.

4 - تتعهد الدول الأطراف بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي من أجل التوصل بشكل تدريجي إلى الإعمال الكامل للحق المعترف به في هذه المادة، وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد.(أ.هـ)

ماهية أدب الطفل:

يـأتي دور أدب الطفـل ليبـرز فـي جانـب مهـم منـه ضـرورة رعايـة حقـوق الطفـل والتركيـز عليهـا، ولا سيما فـي روايـات اليـافعين، لمـا لهـا من تـأثير كبيـر علـى الناشـئة، ويكون التأثير أكبر إذا كانت التجارب الحقوقية واقعية، وشخوصـها فـي سن متقـارب مـع القراء اليافعين..وهو ليس مجرد شكل فنـي عـام[17]، فخيوطـه متداخلـة متشـابكة لا يمكـن فصلها ببساطة.. بل يستحيل.

وعبارة "الفن للفن" قد لا تصلح لهذا "الفن"، لأننـا نعلم معنـى الطفولـة ومقومـات بنائها، وأي خطأ مهما كان بسيطاً، فإنه قد يهدد مصير إنسـان أُوْكِلَ أمرُه إلينـا، ليس هو بـالكبير ليميـز ويختـار.. ولـيس هـو بالجمـاد فـلا يتـأثر.. ومـن هنـا تتضـح خطـورة أدب الأطفال، وارتباطاته المتشعبة؛ أولاً: بكل ما تتطلبه الأصول الفنية الأدبية، وثانياً: بكل مـا تتوقعه القيم المجتمعية المختلفة بكل أسسها وبنودها وحياتها.. ونحـن - كآبـاء وتربـويين ولغويين وأدباء وباحثين..- علينا أن ندرك قيمـة هذا النـوع من الأدب فـي حيـاة الأطفـال، فنرى ازدياد أهمية القيمة بملاحظتنا البريق الذي يلمـع فـي عيـون الصـغار عنـدما يقفـون أمام واجهـات المكتبـات وأمـام أرفـف الكتـب يحدِّقون بالأغلفـة الملونـة الجذابـة، أو عنـدما يقلِّبون صفحاتها ويتمتعون بصورها المُعْجبَة وكلماتها المحببة.

وكلمة أدب ترتبط بالأخلاق والتربية وكذلك الحقوق، وعنـدما يقـال: إنسـان مؤدب؛ فهو بالتأكيد نقيض الإنسـان صـاحب الصـفات المهذبـة، والأدب كمـا عرفـه القدماء "هو حفظ أشعار العرب وأخبارها والأخذ من كل علم بطرف"[18]. أي كـان الأدب عنـدهم بمعنى الثقافة..

أمَّا الأدب بمفهومه الفني الحديث فإنه "يختلف عن مفـاهيم عديدة التصـقت بـه عبـر تاريخ الأدب العربـي، لغـة واصـطلاحاً، مثل معـاني التأديـب وتهذيب الخصـال وإصـلاح

---

[17] انظـر: طـارق البكـري: كامـل كيلانـي رائـداً لأدب الطفـل العربـي، قـراءة فـي اللغـة والمـنهج والأسلوب، ط1، دار الرقي، لبنان، 2006. المدخل.

[18] ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمد) المقدمة ط1، دار المعارف، سوسه، تونس، 1991، 319.

السلوك واكتساب العادات الحميدة، وهو في النهاية مجال تعبيري مكتوب، له فنونه النثرية والشعرية، مجال رحب محبب إلى النفوس ويستأثر بالقلوب، ويستهدف تنمية الوعي والشعور والأحاسيس، وهو مع ذلك كله علم من العلوم الرئيسة التي لا غنى عنها في كل أمة في أعز ما لديها؛ اللغة وآدابها، وما يدور حولها من تأصيل وتحديث أو توجه"[19].

وأدب الأطفال يشبه أدب الكبار مع مراعاة حالة المستقبلين الأطفال ومستوياتهم الفكرية والنفسية، ولكنَّ "أدب الأطفال وإن اعتبرناه رافداً للأدب بعامة، إلا أن له شخصيته وهويته، ورغم اتفاقه مع أدب الكبار في المبادئ العامة، إلا أنه يملك مقاييس جمالية خاصة"[20]، وهذا ما قد يجعله متفرداً في ذاته، وله مكانته العلمية المتجددة.

وبمطالعة مجموعة من التعريفات التي قدمتها الكتب والأبحاث التي عالجت "أدب الأطفال"؛ نجد في معانيها اتفاقاً، وفي ألفاظها بعض الاختلاف، وهو على العموم: "ذلك العمل الفني الإبداعي المكتوب أصلاً للأطفال حسب سنهم وخبراتهم، وكونه موجهاً للأطفال لا يحول دون تمتع النص بكفاءة فنية، متمثلة في جمال الأسلوب وسمو الفكرة، فثمة أعمال أدبية أنشئت في الأصل للصغار وأقبل عليها الكبار بمزيد من الدهشة والانبهار"[21].

ويرى بعض الباحثين[22] أنَّ أدب الأطفال بمعناه العام يعني الإنتاج العقلي المدوَّن في كتب موجهة لهؤلاء الأطفال في شتى فروع المعرفة، وبمعناه الخاص يعني الكلام الجيد الذي يحدث في نفوس الأطفال متعة فنية، سواء أكان شعراً أم نثراً، وسواء أكان شفوياً بالكلام، أم تحريرياً بالكتابة..

---

[19] أحمد زلط: أدب الطفولة.. أصوله ومفاهيمة رؤى تراثية، ط4، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، 19-20.

[20] على الحديدي: في أدب الأطفال، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992، 100.

[21] ممدوح القديري: أدب الطفل العربي ، ط1، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 1999، 12.

[22] أحمد نجيب: القصة في أدب الأطفال، ط1، دار الحدائق، بيروت، 2000، 17.

وفي الغرب هناك من يرى أن أدب الأطفال لا يقتصر على الألوان الأدبية فقط، بل يتسع ليشمل ألوانا أخرى متعددة، وأن أدب الأطفال "مجموعة الكتابات التي يعتبرها الأطفال خاصة بهم، ولذلك فهو يضم كتب الأطفال بأنواعها المختلفة ومجلاتهم وصحفهم وما يكتب لهم في صحف الكبار ومجلاتهم، وغير ذلك"[23]، ويؤيد ذلك قولهم: إن أدب الأطفال "تصوير للحياة والفكر باستخدام اللغة على أن يكون ذلك بما يناسب مستوى الأطفال، وبذلك يحتوي على جميع ما يكتب للأطفال في مختلف المجالات"[24]، كما إن "أدب الأطفال هو كل ما يقرأه الأطفال بشرط أن يكون مناسباً لفهمهم وخبراتهم وانفعالاتهم"[25].

ولا شك أن ما تتضمنه الرواية موضوع البحث من حقائق تمس بحقوق الطفل من الجانب الصحي ومن الجانب القانوني، حيث تجنبت لجنة التحقيق البحث في موضوعات تتصل مباشرة بحق المريض، وحاولت جهدها لتبرئة المدعى عليهم، فيما رفض القضاء الأخذ بما تم تقديمه إلى المحكمة لتبيان الحقيقة، والاستماع إلى الشهود، ما أدى إلى ضياع حقوق الطفل، وجسدت الرواية قصته بأسلوب أدبي موجه لفئة اليافعين.

---

[23]Betzner, Sean, 1956. Exploring Literature With Children, New York. Teachers College, Columbia University,P.4.

[24]Anderson, William and Groff, Patrick, 1972, A New Look at Children's Literature California: Belmont Wadsworth Publishing Company,P.3.

[25] Huch, Charllots, 1976, Children's Literature in the Elementary School. New York: Holt, Rinhart and Winston,P.5.

المبحث الثاني:

ما بين الخطأ والإهمال وحقوق الأطفال

مقدمة:

الخطأ هو :"ما ليس للإنسان فيه قصد"[26]، وبحسب تعريف المعهد الطبي الأمريكي هو "الفشل في إتمام عمل مقصود على الوجه المقصود، أو استعمال عمل خاطئ لتحقيق هدف ما"[27]، ويُعرّفه البعض بأنه انحراف الطبيب عن السلوك الطبي العادي والمألوف، وما يقتضيه من يقظةٍ وتبصّر إلى درجة يُهمل معها الاهتمام بمريضه، أو هو إخلال الطبيب بالواجبات الخاصة التي تفرضها عليه مهنته[28]، وهو ما يسمى بالالتزام التعاقدي.

وقيل إنه "عدم قيام الطبيب بالالتزامات الخاصة التي تفرضها عليه مهنته، ذلك لان كل من يباشر مهنته تستلزم دراية خاصة يعد ملزماً بالإحاطة بالأصول العلمية التي تمكنه من مباشرتها"[29]، وقيل إن "كل تقصير أو إهمال أو خروج من الطبيب في سلوكه على القواعد والأصول الطبية المتبعة التي يقضي بها العالم أو المتعارف عليها نظرياً وعملياً وقت تنفيذه للعمل الطبي وأن تنصرف إرادته إلى أحداث النتيجة وتوقع حدوثه"[30].

---

[26] عبدالقادر الجرجاني: التعريفات، 85.

[27] تقرير معهد الطب الأمريكي 1999(TOERR IS THAMAN . NOVEMBER) أشار إليه: وسيم فتح الله: الخطأ الطبي وآثاره، ط1، النهضة العربية، القاهرة، ص8.

[28] سميرة بيطام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، https://wefaqdev.net/st_ch616.html

[29] سلام زيدان، مسؤولية الطبيب الجزائية، ط1، دار الكتب والوثائق ببغداد، 2016، 108.

[30] محمد فايد، المسؤولية الجنائية للأطباء، دار النهضة العربية، القاهرة،1987، 224.

ويتبين أن الخطأ الطبي يقوم على توافر مجموعة من العناصر تتمثل بعدم مراعاة الأصول والقواعد العلمية المتعارف عليها في علم الطب والإخلال بواجبات الحيطة والحذر، وإغفال بذل العناية التي كان باستطاعة الطبيب فعلها.

وتذكر دراسة متخصصة[31] أن موضوع الأخطاء الطبية ليس بالموضوع الجديد، ولكن لم يتم الاهتمام به بشكل جيد حتى عام 1990 في الولايات المتحدة الأمريكية حينما قامت الحكومة الامريكية بالتحري ازاء خطأ طبي وقامت بنشر نتائج التحقيق، وكان أول تقرير رفع من طرف المنظمة الطبية (Institute of Medicine) عن الأخطاء الطبية سنة 2000، وقد تضمن إحصائيات لعدد من الأشخاص الذين يتوفون سنوياً في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يخفى أن الأعراض الجانبية للأخطاء الطبية أو المضاعفات المتوقعة من العلاج ليست بالضرورة نتائج حتمية للعلاج أو للدواء المستعمل، إذ غالباً ما تكون توابع ونتائج حقيقية للأخطاء الطبية، حيث أن الخطأ الطبي غير مرغوب فيه إذا أمكن تفاديه، إذ يفترض اختيار خطة ممنهجة للعلاج للوصول الى الهدف المنشود؛ إلا وهو شفاء المريض.

أسباب الأخطاء الطبية:

وبالنظر لأسباب الأخطاء الطبية تجد الدراسة أنها متنوعة ولم يتم حصرها جميعاً، فمنها ما هو متعلق بأخطاء متعلقة بالممرض كالخلط بين أسماء المرضى في الملفات الطبية وبالتالي تقديم علاجات ليست للمرضى في الملفات الأصلية، كما هو محدد من وصفات لتقديم الأدوية، وكذا الجرعات المناسبة، ومنها ما هو متعلق بالأخطاء البشرية، كعدم تدوين الأعراض الجانبية للأدوية المقدمة للمرضى، فيتم تقديم الدواء دون الانتباه للعارض الجانبي، ومنها ما هو متعلق بنقص التدريب للطاقم الطبي أو غياب أحد المختصين، ولا يوجد من ينوبه في التخصص، وعلى نفس الدرجة من الكفاءة.

---

[31] المصدر السابق، باختصار.

مسؤولية الخطأ الطبي:

ومسؤولية الخطأ الطبي قد تكون جماعية مشتركة وليست فردية، والخطأ قد لا يتعلق بالأفراد وإنما بالنظام الذي سمح بوصول الخطأ للمريض. والقضاء استقر على ضرورة أن يكون الخطأ الطبي واضحاً وثابتاً بصورة قاطعة، وأن الطبيب مسؤول عن جميع أخطائه مهما كان نوعها، سواء كانت يسيرة أم جسيمة، عادية أم فنية، فهو المسؤول عن كل تقصير، والقاضي وحده له الحق في تقدير الخطأ الطبي أيا كان نوعه، وفي ذلك تكييف الأخطاء الفنية التي يرتكبها الطبيب والتي تتصل بالتقنية ويتم استخلاصها ومعرفتها بالعودة إلى الأصول الفنية، ويمكن بذلك للمحكمة أن تستعين بخبير محلف من أهل المهنة للقيام بذلك[32].

وموضوع الأخطاء الطبية تناوله العديد من الباحثين بالتفصيل، من جميع النواحي القانونية والإنسانية والأخلاقية.. ولا يزال هذا الموضوع متفاعلاً في كثير من الدول، شرقاً وغرباً، نظراً لحدوث عدد متفاوت من الأخطاء باتت تؤرق الدول والحكومات والأفراد، خاصة أن بعض تلك الأخطاء قد تؤدي بالمريض إلى الموت.

ومن المفيد تناول مثل هذه القضايا في الروايات والقصص الأدبية، وخاصة منها ما يتعلق بالطفولة، وحق الطفل بالعناية الفائقة دون أي تمييز ودون أي شروط، والاهتمام بحياته باعتباره مستقبل المجتمعات، ولا يجوز التغاضي عن حقه بتلقي علاجاً خالياً من الأخطاء أو السكوت على بعض الأخطاء التي قد تحدث معه بلا مبرر سوى الإهمال أو التسرع بالتشخيص وإعطاء العلاج دون توخي الخذر، ما يؤدي إلى أضرار بدنية أو نفسية مؤقتة أو دائمة.. كما قد تؤدي في بعض الأحيان إلى الموت.. ولا يسعى هذا البحث لشرح هذا الجانب بالتفصيل، فهناك العديد من الدراسات العلمية الأكاديمية التي تناولت الموضوع من مختلف جوانبه.

---

[32] سميرة بيطام، مصدر سابق، بتصرف.

ولكن يجدر التنبه إلى ضرورة الفصل بين المسؤولية عن الأخطاء الوارد حدوثها والمسؤولية التقصيرية[33]، وكذلك المضاعفات التي يمكن أن تحدث ولا يكون للطبيب فيها أي مسؤولية، وبين موضوع أخطر من الأخطاء الطبية، وأقصد به موضوع الإهمال الطبي المتعمد أو نتيجة تقصير أو عدم مبالاة أو تركيز، وعدم إعطاء الطفل الوقت الكافي لدراسة المرض والتشخيص السريع، وعدم التسرع بالعلاج، ووضع خطة واضحة تؤدي إلى الشفاء بإذن الله مع الوضع في الاعتبار حصول مضاعفات خارجة عن إرادة الطبيب...

وهذه القضايا في حال حدوثها تمثل انتهاكاً صارخاً لحق الطفل في الرعاية الطبية الكاملة، حيث إن إي إهمال أو قصور يؤدي إلى تدهور في صحة الطفل المريض، وربما تؤدي إلى الوفاة كما حدث مع بطل رواية (منير.. الأبيض لا يليق بكم).. دون أن نغفل عما حدث بعد ذلك من محاولة طمس القضية، وتضييع حقوق الطفل ومن شابهه من الأطفال المرضى الآخرين الذين قد يتعرضون للمشكلات نفسها لكن لم يجدوا من يوثق ما جرى لهم.

ومن خلال صفحات الرواية نستطيع قراءة تفاصيل يرويها الأب/الشاهد بمرارة بالغة، تبين مدى الانتهاك الذي تعرض له الطفل، ويثبت بالواقع وجود عدد من الجوانب التي أدت إلى ضياع حقوق الطفل، وسوف تتضح معالمها بشكل أكبر في الصفحات التالية، حيث نقدم مختصراً لبعض الأحداث التي قدمها المؤلف وكأنها صور متتالية لمشاهد وأحداث مؤلمة.

---

[33] وائل عساف: المسؤولية المدنية للطبيب (دراسة مقارنة)، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، 13 انظر:
https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-8716.pdf

المبحث الثالث:

رواية منير.. الأبيض لا يليق بكم

مقدمة:

كتب المؤلف (الأب/الشاهد) سابقاً العديد من الروايات والقصص المتنوعة الأهداف والأحجام والأفكار، ومعظمها كان موجهاً للأطفال والناشئة، ولم أكن يحسب أنه سيأتي يوم ويكتب فيه رواية يتكلم فيها عن مأساة حقيقية حدثت مع طفل له في سن اليفاعة، وهو العاشق المتيم بالطفولة وعالمها، وقضى عمره مربياً وكاتباً وصحافياً وباحثاً ومدرساً جامعياً في مجالات أدب الطفولة وإعلامها..

كتب الرواية والجرح نازف، وحرص على أن تكون واقعية جداً وأدبية جداً، وهنا كانت المفارقة الشديدة الصعوبة، وطبعت الرواية أول مرة بعد نحو ستة شهور من وفاة ولده، قضاها في تدوين وتسجيل وتحري المعلومات، حتى خرجت الطبعة الأولى والثانية في لبنان، ثم طبعت في عدة دول عربية منها الأردن والكويت والإمارات العربية والجزائر وسوريا.. وانتشرت في مختلف الدول العربية، وكتب عنها كثير من الباحثين والنقاد.

طبعت الرواية الموجهة للناشئة عشر مرات، ثمان منها كاملة، ومرتين باختصار لتكون مناسبة لسن أصغر، وفي صيف عام 2019 طبعت الرواية في نسخة جديدة موسعة، تضمنت إلى جانب القصة الرئيسية تفاصيل القضية من الناحية القانونية، وحكم القضاء، وتقارير الأدلة الجنائية، ومكتب المحاماة، واللجنة الطبية التي تم تشكيلها بطلب من المحكمة، حيث تم تقديم معلومات خاطئة بنظر الأبوين والشهود، أدت إلى أحكام رأتها الرواية خاطئة، باعتبار المؤلف شاهداً على ما حدث ولم يستطع أثبات الوقائع رغم وجود الأدلة والبراهين، فيما لم يقتنع بها القاضي، متجنباً استدعاء الشهود، واعتبار

كل ما قدم "أدلة مصطنعة"، واعتبر أنه: "لا يحق للمدعي اصطناع الأدلة"، ما استدعى الأب؛ ككاتب روائي وشاهد على الأحداث، أن يعيد كتابة الرواية لتكون مرجعاً توثيقياً لحدث مهم جداً، سقطت معه حقوق طفل توفي في المستشفى نتيجة مجموعة من التشخيصات الخاطئة والأدوية التجريبية الكثيرة الخاطئة والرعاية غير الدقيقة.

وهو يرى أنه لم يتم التحقيق في القضية بشكل جدي، فيما تم تأخير إجراءات التحقيق كثيراً، ربما في محاولة لطمس القضية، وما يؤكد ذلل التلكؤ الكبير في تشكيل لجنة التحقيق وعدم إجراء تحقيق جدي مع رفض لجنة الخبراء وجود محامي المدعي، كما أنه لم تكن هناك استجابة سريعة للتحقيق، مع إغفال كثير من المعلومات والوقائع التي سجلت في تقرير لجنة التحقيق المقدم للمحكمة، عن قصد أو غير قصد، وإن كان لا يمكن الجزم بذلك، لأنَّه لا يمكن الاطلاع على النوايا، غير أن ما جرى قبل وخلال وبعد التحقيق من محاولة لطمس القضية، وعدم إعطائها حقها في البحث والتنقيب والسرعة اللازمة، أضاع حق الطفل، وجعل القضية في مهب الريح..

وبالعودة إلى الرواية التي صدرت في طبعتها الحادية عشرة وعلى صدر غلافها صورة الطفل الذي توفي قبل أن يبلغ السادسة عشرة من عمره، حيث قضى في المستشفى سبعة أشهر كاملة من 31-12-2014 حتى وفاته في 28-7-2015، والرواية في هذه الطبعة مؤلفة من 192 صفحة، جاء في صفحتها الأولى أنها (الرواية الكاملة)، وأنها: "رسالة بيضاء إلى معشر الأطباء ورجال القانون".

وقد كتب الكثيرون عن هذه الرواية منذ صدورها، ومن ذلك مقال نقدي حديث للباحثة المصرية انتصار عبدالمنعم بعنوان: "الأبيض لا يليق بكم.. رسالة خالدة وبشر زائلون"[34]، اعتبرت فيه أن هذه الرواية "معجونة بالدم"، وأن الأحداث تتوالى من

[34] انتصار عبد المنعم: الأبيض لا يليق بكم.. رسالة خالدة وبشر زائلون،

خلال ليلى (شقيقة منير في الرواية) في استرجاع لما حدث مع شقيقها، بداية من دخوله المستشفى لغاية خروجه من الحياة، وتبين أن التخييل جاء في الشخوص وليس في الأحداث، وتوضح أن التجارب مع المرض كانت موضوعاً لعدد غير قليل من الأعمال الأدبية، كتب روائيون وشعراء تجاربهم توثيقاً للحظات الألم التي انتهت بالشفاء وتجاوز المحنة، أو تخليداً لذكرى مرورهم السريع بالحياة.

وترى أنَّه عندما يصم الأطباء آذانهم عن أنين المرضى، وتتبلد مشاعرهم ساخرين من وجع وحزن قلوب الآباء والأمهات على أحبتهم، وعندما تتبدل طرقهم في التعامل مع المريض وأهله وفقاً للمستشفى ما بين عام حكومي وخاص، وعندما يصم المسؤولون والقضاة آذانهم، ولا يسمعون شكاية المظلوم رغم ما يقدم من أدلة تشير إلى الجناة القتلة، تجيء الكتابة كحل وحيد تتيح سرد المظلمة، وعرض القضية بصورة كاملة، وذكر ما رفض الجميع سماعه في الوقت المناسب.

وتقول إن الكاتب الأب الذي يعيش بقلب أم رهيف، كتب ما حدث ليصل صوته لمن رفض الاستماع إلى منير، حتى الشخصية الروائية "ليلى" تقرر الكتابة، تكتب رسالة بشهادتها الكاملة بعدما قاطعها القاضي، وعامل النظافة يكتب شهادته عندما سخر الجميع منه ورفضوا شهادته. وتؤكد أن الرواية ليست ضد الأطباء، ولا ضد القضاء، بل مع الأطباء ومع القانون، بل أن الكاتب يؤكد أن احترامهم واجب، ويقدم مناقشة هادئة من وجهة نظر أبوية..

---

https://meo.news/الأبيض-لا-يليق-بكم-رسالة-خالدة-وبشر-زائلون

و"رغم أن الرواية حقيقية الأحداث، إلا أنها تتخذ الشكل المعتاد للرواية بما فيها من التخييل المتعلق باختراع شخصيات تجيء على ألسنتهم وقائع ما جرى لمنير، مثل شخصية ليلى وعامل النظافة، أي أن التخييل جاء في الشخوص وليس في الأحداث".

والرواية "تبدأ بليلى الطبيبة الجوالة ابنة بائع الملابس القديمة الجوال، التي تطوعت لتعالج المرضى في أنحاء متفرقة من العالم، رفقة زميلها الطبيب الجراح عاصم الذي أصيب بشظية في رجله اليمنى في مخيم للنازحين، وكلاهما عاشا الحروب وشاهدا الضحايا.. ثم تتوالى الأحداث من خلال ليلى في استرجاع لما حدث مع شقيقها منير، وكيف أن القاضي رفض سماع شهادتها كاملة وقاطع حديثها، فما كان منها إلا أن قررت كتابة ما كانت تريد قوله في رسالة توجهها للقاضي لأنها "موقنة بأن قلب القاضي أرق من جناح فراشة"، فكتبت: "لك الحق كاملاً فيما تقضي، ولا أزعم غير ذلك، لكنه أخي يا سيدي، أخي.. فتحوا بطنه دون أن يخبرونا، حقنوا عنقه بأدوية لا حصر لها.. أهانوه واحتقروه وأهملوه، صنعوا من جسده مسرحا للتجارب الفاشلة ولعبة لكل واهم بأنه أفضل طبيب في الدنيا وأكثر فهما من غيره....".

ولكن كان "الحكم مبرماً ولن يتغير"، مهما قدموا من أدلة على خطأ أطباء لا يليق بهم اللون الأبيض، ولذلك كان إهداء الرواية موجهة إلى كل طبيب يليق به الأبيض، وإلى كل من فقد حبيباً بخطأ طبي، بل هي رسالة بيضاء إلى معشر الأطباء ورجال القانون.

وأشارت كاتبه المقال إلى أنَّ ليلى قررت في الرواية أن تعمل على تغيير مسار حياتها، وأن تكون طبيبة حاذقة مخلصة لعملها، حتى يليق بها اللون الأبيض فعلاً وقولاً.. ومن خلالها تتوالى بالتدريج قصة معاناة منير ما بين تشخيص خاطئ للمرض وأدوية ضلت طريقها إلى مريض آخر لتستقر في عنق منير أو في يده أو في معدته، فيما هو راقد لا يستطيع دفع الضر عن نفسه.. أليس في ذلك أكبر انتهاك لحقوق الطفل؟

وتتضمن الرواية تفاصيل ما جرى للفتى الغض الذي لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره، ومعاناة الأسرة من التعامل غير الإنساني لبعض الأطباء الذين يشخصون المرض من غير الكشف على المريض أو الحضور إلى غرفته لمعاينته، وتعالي بعضهم على وجع المريض، وسخرية بعضهم من أحزان وقلق أبيه وأمه، ورفضهم العمل لتسهيل سفره للعلاج بالخارج عندما سنحت له الفرصة، وعدم البدء بالتحقيق إلا بعد عامين من وفاته..

ورغم ذلك نجد أن ليلى (الأب/المؤلف) لا توجه أصابع الاتهام للقضاة أو كل الأطباء، بل كانت موضوعية بحيث ذكرت النماذج الإنسانية الطيبة التي يليق بها البياض، حتى وإن كانت قليلة جداً.

وتتحدث ليلى عن عامل النظافة المغترب الذي كتب شهادته عن أخيها تحت عنوان "الأبيض لا يليق بكم" بعدما رفض الأطباء الاستماع إليه.. فقد رأى عامل النظافة ما حدث لمنير، وحاول أن يساعده قدر الإمكان، حتى في وضعية الرقاد بعد أن أصابه الإهمال بقرحة الفراش.

قلب عامل النظافة كان يليق به اللون الأبيض، أكثر ممن يعرف "أبقراط"، يعتصره الألم لعذابات منير، يراقبه وهو يذوي أمامه يوماً بعد يوم، "صابراً على قسوة البشر إلى أن تحول من بطل رياضي يحمل الحزام الأسود في الكاراتيه إلى هيكل عظمي نظيف من الشحم واللحم صلب المفاصل ثقيل الحركة".

وسبق ايضاً أن كتب عن الرواية بطبعاتها السابقة آخرون، منهم الدكتور كمال رشيد، أستاذ الأدب الحديث ونقده في جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية، وقال في مقاله[35] إن هذه الرواية تخالف كل الروايات بكلِّ أنواعها وأطيافها، فلا تجنح إلى لغةٍ أدبية

---

[30] بلال رشيد: المفارقة في رواية منير (الأبيض لا يليق بكم) http://elsada.net/20924

مجازية، ولا إلى زخرفة لغوية ساحرة، وإنما تعتمد لغة تقريرية مباشرة لتقرر حقيقة ما، فتستغني عن المقدمة والتقديم والاستهلال الوصفي، وتبدأ بحوار يؤرخ بداية المرض والمعاناة، من مرض بسيط إلى أمراض شتى تتشكل وتتنامى بفعل أخطاء طبية متعددة، بسبب إهمال وتقصير من أطباء وممرضين يلبسون اللباس الأبيض، لذا تبدأ الرواية بالحوار، وتبدأ الحكاية بالتشكل والظهور تباعاً، من زمان ومكان وشخوص وأحداث.

وقال إن الرواية تتحدث عن الأخطاء الطبية التي تسود في الأوساط الطبية والمستشفيات العربية التي لا تؤدي إلى الشفاء، بل إلى عاهة دائمة، أو إلى قتل، وسرعان ما تموت القضية بموت صاحبها. ومن هنا نجد الموضوع يشفع لهذه المباشرة والتقريرية أن تسود صفحات الرواية، لتعبر عن صرخة ألم، وعن فضح المستور، ونقل القضية إلى الرأي العام.

و"هكذا يتصدى الأديب لهذه القضية، وهو يروي القصة الحقيقية لنجله منير، وقد كان ضحية لهذه الأخطاء الطبية الفادحة، يأتي ليروي الحكاية بدمع عينيه وبنبضات قلبه المكلوم، فيوثق ويؤرخ لحالة تشابه حالات، ويدوّن حكاية تحاكي حالات، هنا وهناك، في المشافي الطبية، ويجعلها صرخة مدوية، ويجعل من قضيته قضية رأي عام، وهي ما يجب أن تكون".

ويشير إلى أن الرواية تمتاز رغم مباشرتها بجماليات أدبية متعددة، ويبدأ بالعتبة الأولى حيث العنوان والذي يعد الاشتباك الأول بين القارئ والنص، فنجد العنوان عنوانين: [منير] عنواناً رئيساً، وجملة "الأبيض لا يليق بكم".. فـ"منير": اسم فاعل، وهو مصدر للنور، حيث كان أو حيث أشير إليه، إذ يكون اسماً ويكون عاكساً على الأشياء، والأبيض: حيث كان يكون منيراً أيضاً، وعندما نقرأ العنوانين معاً فعندها تحدث المفارقة والتنافر.

كما أن جملة "الأبيض لا يليق بكم" تعد تناصاً مع عنوان لرواية أحلام مستغانمي [الأسود يليق بك]، وهذا العنوان إذ يتناص مع ذاك العنوان ويحاكيه إلا أنه يخالفه قلباً وقالباً، فإذا كان فضاء أحلام مستغانمي رومانسياً؛ فإن الفضاء هنا يتحدد بمكان واحد وهو المستشفى، وأبطاله من الأطباء والممرضين، وإذا كان الأسود في رواية مستغانمي يحل بحلة جمالية، فإن الأبيض في هذه الرواية يحل بحلة سوداوية، وإذا كان فضاء الرومانسية لأحلام قد فرض لغة رومانسية شاعرية، فإن لغة البكري جاءت مباشرة تحاكي العامة لا الخاصة، وهنا نجد المفارقة خير مفتاح للدخول إلى هذه الرواية.

ويضيف أنه ومن خلال قراءة التنويه الذي سبق النص نقرأ: [الرواية خيالية وأي تشابه بينها وبين الواقع مصادفة]، غير أن الرواية حقيقية فاقت الخيال، مما يجعل هذه الجملة التنويهية مقصودة بحد ذاتها، مما يفرض تلك المفارقة بين الواقعي والخيالي، والواقعي والمثالي، والقبح والجمال..

كما يجد الكاتب العنوان بألفاظه: [منير.. الأبيض لا يليق بكم] هي أكثر الألفاظ تكراراً وتوظيفاً في الرواية، ولا تصبح لفظة منير اسماً لمسمى فقط، وإنما تصبح لفظة دالة لها معنى، تحاكم الأسماء الظاهرة والمستترة الأخرى، ويصبح هو الضمير الحي الحاضر، أو الغائب أو المغيب، هو الذات والموضوع، هو المحكي عنه والحكاية التي تروى ويجب أن تروى، حتى لا تكون هنا ضحية أو هناك..

وكما يكون (الأبيض) لوناً دالاً على الطهارة والنقاء والطيبة، فإنه يصبح لوناً مفارقاً لهذه المعاني: "كان يتمالك نفسه بقوة ليخفي دمعة حزن يخفق بها قلبه الأبيض".. وتصبح مفردتا "يليق" و"لا يليق" دالتين على المفارقة والسخرية والنقد والاستهزاء، حيث يستوجب المقام مقالها: "لا يقبلها الطبيب المخلص الذي يليق به اللون الأبيض".. و"أي طبيب يليق به الأبيض يرضى بأن ينقلب 180 درجة من دون سابق إنذار"، و"كيف يمكن أن نثق بعد اليوم بمثل هذا البياض المزيف للحقائق المنكر للوقائع؟".

ويـذكر المقـال أن هـذه الروايـة قامـت علـى عـرض مشـاهد متعـددة مـن آلام هـذا المريض، وقد وظفت هذه المقابلة أو المفارقة بين لفظتـي يليق أو لا يليق.. بين الأبيض والألوان الأخرى، بين صوت المريض وصراخه وصمت الأطباء وتجاهلهم، وجعلت الحكايـة تُسرد علـى لسـان راوٍ بسيط وهـو الشـاهد علـى الواقعـة والقضـية، فكـان عامـل النظافـة الـذي يكـنس القمامـة ويخفيهـا عـن أعـين الزائـرين، وهـو الـراوي الـذي يكشـف ويروي أخطاء الأطباء، ويصبح هذا الراوي الذي ليس له كلمة في عالم الطب والأطبـاء، ولـيس لـه ثـوب الأطبـاء، يصـبح هـو صـاحب القلـب الأبـيض، وصـاحب الكلمـة الفاصـلة والشاهدة، ويكتب لكلمته الخلود بخلود الأدب الذي يحفظ القضية.

ويضـيف: "قيـل قـديماً إن أخطـاء الأطبـاء مدفونـة تحـت الأرض، وهـا هـو طـارق البكـري ينشـرها بلغـة خاليـة مـن الأخطـاء ليحـاكم فيهـا أخطـاء الأطبـاء، حتـى يبقـى لهـذه المهنة ألقها وبياضها ونورها وصدقها، وألا يكون هذا اللبـاس الأبـيض إلا لمـن يليـق بهـم من أصحاب العلم والأخلاق وخدمة الإنسانية"..

ويخلص إلى القول: "لقد جاءت هذه الرواية مباشرة، وجنحت إلى التصـريح لا إلـى التلميح، لتقول كلمتها دون أن تحتـاج إلـى تفسير أو تأويـل، ولتخاطـب العامـة والخاصـة، ولتصبح القضية قضية رأي عام، وقد كانت، كما نجحت في أن تكون".

وهـذه الـرؤى السـابقة لا تمثـل كـل تفاصـيل الروايـة بجوانبهـا المختلفـة، لكنهـا تلقـي بعض الضوء على مـا يمكـن أن يجده القـارئ، حيـث لا يسـمح المقـام بـذكر كـل التفاصـيل التـي تناولتهـا الروايـة، والتـي يمكـن تتبعهـا فـي المشـاهد المتتاليـة، ولا سـيما مـا يتعلـق بموضـوع المحكمـة، ولجنـة التحقيـق، والأدلـة الجنائيـة، وحكـم القاضـي، الـذي بنـي علـى تقريـر ملـيء بالتضـليل كمـا تؤكـد الروايـة، وأن مـا بنـي علـى باطـل فهـو باطـل، لكـن فـي النهاية لا بد من الوقوف أمام حكم القضـاء، والإذعـان لـه، دون تجاهـل الوقـائع التـي أدت إلى ضياع حقوق الطفل المتوفى نتيجة تمكين المدعى عليهم من الإفلات من العقاب.

المبحث الرابع:

الجانب الحقوقي والقانوني للرواية

مقدمة:

ركزت الرواية على الجانب الحقوقي للطفل والخاص بالرعاية الصحية والإنسانية الكاملة، كما ركزت على الجانب القانوني وما تم في المحكمة من مناقشات، وما ورد في تقرير الأدلة الجنائية وقرار الاستئناف ورد المحامية التي تولت القضية فضلاً عما قاله الوالد أمام القاضي، علماً أنه لم يكن للطفل المعني خيار في القرار الطبي، مع أنه حق من حقوقه[36] التي فقدها منذ البداية، نظراً لتسرع الأطباء، ولاستسلام أسرة المريض لأي طلبات يطلبونها، وعدم الاعتراض عليها، فيما كان هو يبدي امتعاضه من حين لآخر دون استجابة له، قبل أن يفقد قدرته على الاعتراض، ثم اضطر للخضوع التام أمام هول الأحداث التي مر بها.

وتبين الرواية في مضامينها وبشكل غير مباشر كثيراً مما تكفله مواثيق حقوق الطفل المدنية ومنها الحقوق الصحية، وكذلك كل الاتفاقيات الدولية والقوانين والدساتير المحلية للدول إضافة إلى الجوانب الإنسانية التي يحكمها الضمير البشري، دون إغفال مسألة لا شك فيها، ومفادها أن الشخصيات العامة، والمؤسسات بكل أنواعها، وجميع الأفراد يبدون علناً كل الحرص على رعاية الطفولة من مختلف جوانبها، والرواية لا تتطلع إلى النوايا بقدر ما تتطلع إلى الوقائع المدرجة فيها، وتؤكد أن حدوث هذه الواقعة لا يعني اتهاماً لجميع عناصر الوسط الطبي، "الذي نكن له كل احترام وتقدير"، كما تؤكد الرواية نفسها ذلك بشكل واضح.

---

[31] انظر: فتيحة زعنون: حق الطفل المريض في المشاركة في القرار الطبي، دفاتر السياسة والقانون، جامعة وهران، الجزائر، العدد 18- يناير 2018، 169 - 182، https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFN18/D1813.pdf

ولا تسعى الرواية - كما أشرنا سابقاً - إلى الإساءة للقوانين أو ازدراء الطب، فالواقعة استثناء، والأصل حفظ الطفولة ورعايتها، وما سجلته الرواية من أحداث يبقى بعضها في خانة الأخطاء الممكن وقوعها، ولا يقصد بتوثيقها الإساءة لأي كان.. كما أنها ليست في معرض الدفاع عن أحد ولا الهجوم على أحد.. وليست الرواية وتأثيرها على الأب/المؤلف هي الدافع، نظراً لتأثره بموت ابنه، كما قد يتبادر إلى الذهن، فالموت كما تقول الرواية ليس مشكلة بحد ذاته، ولا تطرح الرواية أية مشكلة أو صدمة نتيجة الموت، لكنها تسعى إلى منع تكرار مثل هذه المآسي، أو الحد منها، وتوعية الرأي العام.

وتشير بعض المؤسسات الصحية[37] إلى جانب من حقوق الطفل المريض استناداً لقوانين وحقوق الطفل الذي يتوقع أفضل رعاية، وأن يعلمه الأطباء والممرضات بكل ما يحتاجه هو وأسرته عن مرضه ليتحسن ويصبح بصحة جيدة، وأن يعامل كطفل يكبر مع احتياجات ومصالح خاصة، وأن يبكي لأنه وحيد وخائف، ولديه الحق بأن يتوقع فهم مشاعره، وأن يحصل على محبة ورعاية واهتمام باحتياجاته اليومية، كما يتوقع غرفة أنيقة نظيفة مع معدات تعمل، وأن يكتب له الأشخاص الذين يهتمون به ما يتوجب ولا يتوجب عليه فعله، وأن توضع خطط لمساعدته على التحسن، وأن يعرف أن الأطباء والممرضات سيتحدثون عن العناية به فقط للأشخاص المفيدين، وأن يتمكن من إبلاغهم بأنه غير سعيد عن الرعاية التي يتلقاها في حال شعوره بذلك، متوقعاً الإنصات إليه باهتمام لشرح أسباب عدم سعادته وتفهمها وإيجاد حلول لها.

والرواية التي صدرت في مارس 2016 صدرت طبعتها الأخيرة الكاملة في صيف عام 2019، أي بعد مرور نحو أربع سنوات كاملة من وفاة بطل القصة، وبعد

---

[37] مستشفى السلام الدولي، الكويت، وثيقة حقوق الأطفال -http://sih kw.com/Children_Bills_of_Rights_Ar.cms

فترة قصيرة من صدور قرار الاستئناف في مصلحة المدعى عليهم، وهي الطبعة 11، وتتضمن تفاصيل كثيرة حدثت ما بعد الموت في صيف 2014، ولا تروي فقط الأحداث الخاصة بالمستشفى كما وردت في الطبعات السابقة، حيث تنتقل عدسة الرواية الجديدة من أروقة المستشفيات إلى قاعات المحكمة والأدلة الجنائية، وكلية الطب، حيث تم تشكيل لجنة طبية - قيل إنها محايدة- من ثلاثة أطباء متخصصين للتحقيق في القضية.

وهنا تأخذ الرواية منحى جديداً لم يطرح سابقاً، فبعد أن كانت القضية محصورة في الأخطاء الإهمال كما يعتقد الوالدان، سجلت مماطلة بتشكيل لجان التحقيق، وفي التعاون مع الأدلة الجنائية، إما عن طريق التلكؤ في تشكيل لجنة التحقيق الطبية، أو عن طريق اللامبالاة من الجهات الطبية المسؤولة، حيث تقدمت الأسرة بعدد من الشكاوى إلى مكتب وزير الصحة (ثلاثة وزراء متتالين) فضلاً عن طلب التدخل من وزير العدل نظراً للمماطلة في تشكيل لجنة تحقيق، لكنها لم تلق آذاناً صاغية.

بيان جمعية حقوق الإنسان:

تشير الرواية في جانب منها إلى بيان أصدرته جمعية حقوق الإنسان[38] (الوطنية) عبرت فيه عن استنكارها الشديد لتهاون المسؤولين بوزارة الصحة وكلية الطب والمماطلة بالتحقيق "رغم مرور 450 يوماً"، وهو تاريخ صدور البيان في 26 أكتوبر 2016، حيث لم يتم التحقيق في ظروف وفاة الطفل منير في إحدى المستشفيات، ولم يتم دون الحصول على أي تقرير من أي جهة تحقيق كانت في ملابسات الوفاة.

---

[38] الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان http://www.kuwaithr.org

وأضافت الجمعية أنه بناء على المعلومات المتوفرة لديها فقد تم بداية تشكيل لجنة تحقيق من قبل إدارة الشؤون القانونية في وزارة الصحة بعد مرور حوالي خمسة أشهر من الوفاة بناء على شكوى قدمها الأب، لكن للأسف لم يصدر أي تقرير من تلك اللجنة، ورغم الاستفسار المتواصل عن تقرير اللجنة لم يتم تقديم أي معلومات حول التقرير. وبعد لجوء والد الضحية القضاء الذي حرك الأدلة الجنائية وخاطبت عميد كلية الطب لتشكيل لجنة طبية ثلاثية لكن للأسف لم تتجاوب كلية الطب مع الطلب وبدون معرفة الأسباب، (حيث تأخرت الكلية بتشكيل لجنة نحو عام كامل).

وأشارت الجمعية إلى أنه رغم تجاوب بعض المسؤولين للمناشدات المتكررة؛ فإن المستشفى ماطلت بالتعاون بإعطاء الأوراق اللازمة لسفر المريض إلى الخارج. وقالت إنَّها ليست المرة الأولى لمثل هذه الشكاوى، وحصلت بالعشرات، لكن الجهات المعنية لا تتحرك ولا تعترف بهذا، وأصبحت ظاهرة في قطاع الرعاية الصحية، بل تقوم بتشكيل لجان عديدة دون توضيح ما يصدر عن تلك اللجان للرأي العام، وطالبت بالتدخل الفوري للمسؤولين حتى لا يتم تدمير ما تبقي من ثقة المواطنين بالرعاية وتوجيه المختصين بإيضاح نتائج التحقيق الذي أجرته وزارة الصحة في ملابسات الوفاة، مع إيضاح الآليات المستخدمة في التحقيق ومن هي الأطراف التي شاركت فيه.

كما طالبت بمعرفة أسباب تأخر تشكيل لجنة التحقيق في كلية الطب، وألا تقتصر لجان التحقيق على إدارات وزارة الصحة فقط، وألا يكون تشكيلها مجرد ردة فعل آنية، وأن يتم تشكيل لجنة وطنية من خبراء مستقلين ومحايدين وممثلين لجميع أطراف المصلحة، ضمن منهجية رقابة مستمرة، داعية الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في جمعيات النفع العام ووسائل الإعلام المختلفة إلى تحمل مسؤوليتهم التاريخية والوقوف مع هذه القضية لكشف ملابساتها حتى لا تتكرر المأساة.

المبحث الخامس:

تقرير لجنة الخبراء

مقدمة:

اعتبرت الرواية أن تقرير لجنة الخبراء يتضمن الكثير من الأخطاء في بعض الوقائع والأحداث، فضلاً عن بعض المسائل الأخرى التي تهدر حق الطفل المتوفى، وهذه الردود تم تقديمها إلى القضاء، ولم يتم الأخذ بها، واعتبر القضاء كما جاء في الرواية أنه: "لا يحق للمدعي اصطناع الأدلة". وكان رأي الكاتب أنه ما دام القضاء قرر أن كلام المدعي "مصطنع"، وهذه مفردة مهذبة معناها "الكذب"، كان من المفترض اتهام المدعي بتضليل القضاء وتقديم أدلة مصطنعة، ومعاقبته.. لكن هذا لم يحدث.

كما تضمنت الرواية رداً على قرار اللجنة تؤكد أنَّ فيه إغفالاً متعمداً لبعض الحقائق، ولقضايا أثارها الاب، وأخطاءً في الزمان والمكان، وخلطاً في الأحداث والأشخاص، وعدم دقة كثير المعلومات.. كما أنه لم يتم التحقيق في الحقن والأدوية التي أخذها الطفل المتوفى بالخطأ وكانت لمرضى آخرين، وخاصة حقنة في (وريد الرقبة) كانت ذاهبة لمريض مسن لديه غيبوبة سكر بحسب قول الدكتورة المسؤولة التي شاهدت بنفسها الورقة الخطأ الموضوعة في ملف منير، وكذلك إعطاء منير (كيس حديد) في الدم مباشرة (وريد اليد) وكانت أيضاً لمريض آخر.. وهذ الكلام مدون في تقرير الأب الموجه للجنة ومع ذلك لم تقم اللجنة بذكره من قريب أو بعيد.

وألمحت الرواية إلى أنَّه لم يكن متوقعاً أنَّ لا يتضمن التقرير دفاعاً عن الأطباء الذين تضامنوا للدفاع عن أنفسهم ولم يتضامنوا للدفاع عن حق الطفل بالعلاج الصحيح، وكانوا وقتها متفرقين غير متضامنين، ولم يجتمعوا إلا مرة واحدة بحسب التقرير نفسه، علماً أن رئيس وحدة الجهاز الهضمي وقتها قال بالحرف الواحد: "عندما يفضى الشباب

يجتمعون"، وهذا معناه أنهم لم يجتمعوا إلا عندما وصل منير إلى مرحلة صعبة جداً، وكان اجتماعهم على "الواقف"، كما قال أحد الأطباء لأم الطفل المتوفى.

كما أن التقرير بحسب الرواية تضمن مجموعة كبيرة من المغالطات والمعلومات، إضافة إلى تجاهل الكثير من البيانات التي أبلغ بها والد المتوفى لجنة التحقيق في تقرير مكتوب في نحو عشرين صفحة، ولم تقم اللجنة بالإجابة عليه ولا بالتحقيق في معظم المسائل التي طرحها الوالد، فضلاً عن تحريف للحقائق، أو ذكرها ناقصة بما يناسب المدعى عليهم، وإضافة معلومات لم تحصل أبداً على أرض الواقع.

وأغفل التقرير وجود جرح كبير في بطن الطفل، اكتشفه والده عند القيام بغسله وتجهيزه للدفن، وأن الأب لم يحصل على رد من المستشفى عن سبب الجرح، وأنه تقدم بأكثر من ثلاث شكاوى لمدير المستشفى وأخرى لوزير الصحة وجميع الوكلاء يطلب تفسيراً لهذا الجرح، لكنه لم يصل إلى جواب، ومع ذلك تجاهلت لجنة التحقيق ذكر هذا الموضوع والإشارة إليه لا من قريب ولا من بعيد رغم خطورته الشديدة، وقيام المستشفى بإجراء لم يتم أخذ اذن ولي أمر الطفل قبل إجرائه، كما أنهم لم يفيدوه عن سبب ذلك رغم سؤاله المتكرر ووجود ثلاثة شهود.

التقرير أوضح أن الأدلة الجنائية طلبت بتاريخ 2016/8/21 من عميد كلية الطب تشكيل لجنة تحقيق من الكلية، وبتاريخ 2017/1/15 ورد كتاب من عميد الكلية بأن اللجنة طلبت مقابلة والد للاستماع اليه وأصر على حضور المحامي وهذا ما رفضته اللجنة الطبية ولم تستمع إلى والد المتوفى الذي قدم تقريراً مكتوباً لها، وبذلك سقط حق الأسرة بشرح ما حدث مباشرة للجنة، واستغرق إعداد التقرير نحو سنة كاملة وخرج بكمية كبيرة من الأخطاء والخيالات غير الحقيقية.

وتشير الرواية إلى كثير من الأخطاء التي وردت في التقرير وأضاعت حقوق الطفل المتوفى، ومنها: أن الطفل المتوفى أصيب في أبريل 2014 بضعف حاد بالعين

اليمني، ويحدد التقرير بأن هذا الضعف كان خلال وجوده في بلد آخر، رغم أنه كان في البلد نفسه بدليل الفحوصات والتقارير التي تحدث عنها تقرير اللجنة، علما أن هذا الموضوع ليس له أي علاقة بموضوع التحقيق لكنها كما يبدو محاولة للإيهام بأن الطفل كان مقيماً في الخارج وأتي به أهله من بلده لكي يستفيد من العلاج المجاني في المستشفيات الحكومية علماً أن العلاج ليس مجانياً بالكامل، كما أن الطفل كان مقيماً بشكل رسمي ولديه تأمين صحي.

وجاءت بعض استنتاجات أعضاء اللجنة وتحليلاتهم الطبية البحتة بما له علاقة بما يطرحه الأب من مسائل غير طبية.. وتعرضت اللجنة إلى جوانب طبية ثانوية حتى تبين أنها قامت بدراسة معمقة، فيما هي لم تعرف حتى من أين جاءت بعض المعلومات كما هو واضح في بعض الصفحات.

وهناك مسألة خطيرة يذكرها التقرير وهو إجراء موضوع الفحص الذري مرتين، حيث قررت المستشفى إجراء مسح ذري لمنير دون أن يتم الانتباه إلى أنه كان قد أجرى الفحص نفسه قبل بضعة أشهر، ولا ضرورة لهذا الفحص، وعرضه لمخاطر كثيرة لعدم تحمل جسمه للإشعاع، علما أن هذا المسح الذري كما قال لنا بعض الأطباء لا يجدر القيام به في فترات متقاربة ولم تكن له فائدة.. كما أنه تم تأخير موعد هذا الفحص لمدة شهر تقريباً رغم حالة المريض الحرجة، وقاموا خلال هذه الفترة بتجاهله تماماً ولم يعد الأطباء يدخلون غرفته إلا نادراً، حتى تدهورت صحته.

قرروا قبل ذلك أنهم سيخرجون منير من المستشفى، وقرروا وقف جميع الأدوية والمحاليل الوريدية والاستعاضة عنها بأدوية عن طريق الفم، واستمر ذلك لمدة أسبوع كامل، حتى تدهورت حالة منير، وأصيب بهزال شديد، دفع الطبيب إلى وضع أنبوب مغذ في عملية أجريت في غرفة العمليات، لكن بعد أيام وبسبب أخطاء في وضع المحاليل وبشهادة طبيب الكلى، وارتفاع نسبة الحموضة بالدم كاد منير وقتها يصاب

بفشل كلوي، وتم نقله على عجل إلى العناية المركزة، وكانت الطبيبة هناك مستعدة لوضعه على جهاز غسيل الكلى كما أخبروها، لكنها رفضت ذلك وأعادته إلى غرفته في أقل من ربع ساعة.

حق الفقراء:

"أوليس من حق الفقراء أن يفرحوا كما يفرح غيرهم؟".. جملة قالتها ليلى في الرواية، وقد امتلأ قلبها في أيام دراستها الجامعية الأولى بالحزن والكآبة، لكنها حاولت إخفاء حزنها وكآبتها حتى لا يلحظ همها أحد.

هي تعلم أنَّ للطب فوائد لا تعد ولا تحصى، وأنه مهنة إنسانية عظيمة كما يقول كثير من الناس، لكنها تدرك في المقابل ما يحيق بالطب من أخطار ومسؤوليات جسام، ومن أخطاء عظام قد تكون مميتة، فخطأ الطبيب، وهو في الغالب الأعم غير مقصود، قد يغرم المريض الغالي والنفيس، وربما كان الثمن حياته، لكنها تعلم أيضاً أن مقابل كل خطأ طبي هناك ملايين من المرضى خفف الطب عنهم آلامهم، واستعادوا عافيتهم بفضل الأطباء الذين يبذلون جهدهم الكامل.

هي تدرك أنَّ الخطأ لا يمكن أن يكون مقصوداً من طبيب، لكنَّه عندما يقع لا يجوز أن نسميه بغير اسمه، كما أن الطبيب عندما يقع في خطأ قد يتهرَّب من مسؤولياته، ويقوم بالبحث عن تبريرات كثيرة لكيلا يؤدي الخطأ إلى ضرر يؤثر أو يضر بحياته المهنية، وبخاصة عندما يكون الخطأ ناتجاً عن إهمال حقيقي، أو عن سوء تقدير، لأنَّه في النهاية لم يَمنحه ما يلزمه من وقت وافٍ وتحقيق ودراسة لحالة المريض الذي يعالجه، أو ربما لعدم التركيز والاهتمام اللازمين.

وتقول الرواية: "كم سمع الناس وقرأوا فيما مضى من زمان عن أمور لا تحب ليلى أن تذكرها ولا أن تتذكرها.. وكم تعجبوا من تحوُّل الطب في بعض الأحيان من واجب إنساني يقوم به نخبة القوم، إلى مجرد وجاهة اجتماعية يسعى إليها الساعون من الأهل أو الأبناء أنفسهم، بحثاً عن مهنة تدر عليهم المال الوفير، وتجعل الناس بحاجة ماسَّة إليهم، إرضاء لرغباتهم، وتشريفاً لمكانة يبحثون عنها، كأنها علاج شاف لعقدة نقص في نفوسهم".

الطب ليس مهنة

وتؤكد الرواية أن "الطب ليس مهنة.. وأن هذه أول جملة يجب علينا أن نحفظها في كتاب الحياة، وليس في كتب الطب".. وهذه الجملة الأخيرة لطالما رددتها ليلى خلال دراستها نقلاً عن طبيب شهير، وحتى بعد أن تخرجت في الجامعة بقيت على هذه الحال في ترديدها، لأنها تؤمن بأن: "الطب ليس مهنة كما يظن البعض" كما قالت ذلك ذات مرة في مقابلة تلفزيونية.

وتتذكر ليلى كيف تجرأت للدفاع عن قضيتها وقضية عائلتها التي لم تهدأ يوماً، ولم يخفت وهجها، ولم يبهت ضجيجها، ولم تلتئم جراحها.. تتذكر عندما تحدثت أمام القاضي بجرأة قبل تلاوته قراره النهائي الحاسم وبعد قوله بأنه لا يحق للمدعي اصطناع الأدلة، فإذا لم يكن من حق المدعي البحث عن الدليل لإثبات حقه، فكيف من حق المدعى عليه أن يطرح أدلة مفبركة غير صحيحة؟؟! كانت تتكلم بقلب مجروح.. غير أن القاضي لا يمكنه الحكم دون إثبات.. وأمها وأبوها لم ينسيا لحظة كلمتها التي عبرت عما يجيش في صدرهما من ألم..

عادت بها الذاكرة إلى تلك اللحظات، حين وقفت فيها أمام القاضي بجرأة غير معهودة.. وتجاوزت أعراف المحاكم لتتحدث رغم صدور الحكم.. لكن القاضي قاطع كلامها فلم تكمل ما تريد قوله، فكتبت له رسالة تتضمن كلاماً خارجاً عن مألوف

المحكمة... كانت ليلى موقنة بأن قلب القاضي أرق من جناح فراشة، وأنه إذا قرأ كلامها فسوف يتأثر.. لكنها تعتقد في المقابل أن الرسالة لم تصل.. وكتبت ليلى في رسالتها:

"يا حضرة القاضي.. لك الحق التام الكامل غير المنقوص يا سيدي بأن تحكم كما تشاء، وفيما تشاء، وكيفما تشاء.. وإن حكمك الذي يقول: (لا يحق للمدعي أن يصطنع دليلاً)، فهذه الجملة وإن كانت مسجلة في ملفاتك القانونية كقاعدة يعتمد عليها لرد القضايا ورفض بيانات المدعي؛ فإنها لن تعيق بحثي عن الأدلة. والقول بالاصطناع يقابله الاختلاق، وأعتقد - وقد أكون مخطئة نظراً لجهلي بالقانون - أن في ذلك تهمة لو كنتَ مقتنعاً بها فقد يكون لزاماً عليك أن تتهمنا بتحريف القضية وتضليل العدالة، لا مجرد الحكم برد القضية دون توقيع العقاب على محاولة تضليل آثمة، ما دمت تحدثت عن اختلاق للأدلة... لكنك لم تفعل!!! ولا أدري إن كان ذلك هو المعتمد والمتوافق عليه، لكني لا أتفهم كيف يترك من يضلل العدالة طليقاً دون عقاب؟؟؟ بل كيف لنا أن نصطنع الأدلة ولا تحقق في ادعاءاتنا "المصطنعة" كما رأيتها، وفيها ما فيها من حرف للعدالة عن مسارها، وهذه رؤية تستوجب زجَّنا بالسجون تزامناً مع ختم القضية لصالح المدعى عليه!!

سيدي القاضي... من حقي أن أتكلم ومن الكرم أن تصغي، لكني ما إن بدأت الحديث حتى ابتسمت وسارعت بإنهاء كلامي، ورفضت أن تسمع مني الحقيقة كما أراها، ثم قررت سريعاً رفض ما قدمناه من أدلة وشهود، قاضياً في قرارك المكتوب أنه لا يحق للمدعي "اصطناع" الأدلة والوقائع! فكيف يا سيدي ترفض أن تسمعني وقد قلتُ "حقاً" فيما سمعت كلامهم واتخذته دليلاً حتمياً.. لك الحق كاملاً فيما تقضي، ولا أزعم غير ذلك.. لكنه أخي يا سيدي.. أخي.. فتحوا بطنه دون أن يخبرونا.. حقنوا عنقه بأدوية لا حصر لها من كل صنف، ومنها ما هو بالخطأ ومنها ما لا ضرورة له، عصروا دمه، أهانوه واحتقروه وأهملوه، صنعوا من جسده مسرحاً للتجارب الفاشلة.. ولعبة لكل واهم

بأنه أفضل طبيب في الدنيا وأكثر فهماً من غيره.. دون رحمة واعتبار.. حتى حانت ساعة الوفاة..

ليس لدينا يا سيدي القاضي اعتراض على الموت.. فالموت حق لا مفر منه، طال العمر أم قصر، وكل إنسان ملاقيه ولو اجتمع كل أطباء العالم حوله، لكن اعتراضي على فظاعة ما حدث.. فالمشكلة لم تنته عند الموت احتراماً وإجلالاً لهيبته.. بل استمروا في تجردهم من الإنسانية.. وأنكروا.. بل كذبوا.. وقدموا لك تفاصيل غريبة، في ظاهرها الصحة وفي باطنها ضلال وتضليل".

شكوى إلى مجلس النواب

وتستعيد ليلى أيضاً أنها بعد خمسين يوماً من الاستنكار الذي أعلنته جمعية حقوق الإنسان؛ تقدمت هي أيضاً، باسم أسرتها، بشكوى إلى أعضاء اللجنة المختصة في مجلس النواب، لعلها تستطيع الاستعانة بهم لاسترداد حق أخيها المتوفى.. وجاء في شكواها: "نتقدم إليكم بشكوى تفيد بقيام المسؤولين في وزارة الصحة وكلية الطب بالتهاون والمماطلة في التحقيق في ظروف وفاة الطفل منير في إحدى المستشفيات، رغم مرور نحو 500 يوم على وفاته، دون الحصول على أي تقرير من أي جهة تحقيق كانت في ملابسات الوفاة. علما أنه قبل نحو سنة تم تشكيل لجنة تحقيق من قبل إدارة الشؤون القانونية في وزارة الصحة بعد مرور حوالي خمسة أشهر من الوفاة بناء على شكوى قدمها والده، ولكن للأسف لم يصدر أي تقرير من تلك اللجنة، ورغم الاستفسار المتواصل عن تقرير اللجنة؛ لم يتم تقديم أية معلومات حول التقرير.. وتم التستر على نتائج التحقيق التي توصلت اليها اللجنة.

وبعد لجوء والد منير إلى القضاء تم توجيه الإدارة العامة للأدلة الجنائية بتاريخ 21 أغسطس 2016 بمخاطبة عميد كلية الطب لتشكيل لجنة ثلاثية من الكلية، وللأسف لم تتجاوب كلية الطب مع الطلب وبدون معرفة الأسباب. وكان الطفل المتوفى دخل

المستشفى على قدميه بتاريخ 31 ديسمبر 2014، وظل فيها مدة سبعة أشهر حتى تدهورت صحته في ظروف غامضة، وظل هناك حتى توفي بتاريخ 28 يوليو 2015.

وكان منير تعرض خلال تلك الفترة لإهمال فاضح، كتبت عنه الصحف ووسائط التواصل الاجتماعي، لكن الجهة الطبية كانت تمعن بإهمال هذا الطفل، ومن ذلك إعطائه أدوية كثيرة لا فائدة لها، فضلاً عن إعطائه أدوية كانت لمرضى آخرين.. وتشخيصه أكثر من خمسة تشخيصات خاطئة، ورفض الأطباء استشارة آخرين، وعرقلة سفره عن طريق إحدى الجهات العليا كانت ترغب بذلك، ثم عرقلة سفره بعد تبرع أحد كبار المسؤولين الرسميين بالدفعة الأولى لمستشفى فرنسي، ثم تكفل رجل أعمال بكامل التكاليف..

كما أن الوفاة كانت بسبب بكتيريا أصابته بالتسمم ولم تتم معالجته على الفور، ولم يتم ذكر البكتيريا في تقرير الوفاة، تهربا من حقيقة الأمر.. إضافة إلى أخطاء أخرى كثيرة.. لذا ندعو اللجنة الموقرة للاستماع إلى والد الطفل منير والتحقق من هذه الوقائع المؤسفة وغيرها من الحقائق التي لا تليق بالإنسانية.. ونأمل منكم التدخل الفوري حتى لا يتم تدمير ما تبقى من ثقة بالرعاية الصحية وتوجيه المختصين بإيضاح نتائج التحقيق في ملابسات الوفاة للرأي العام، مع إيضاح الآليات المستخدمة في التحقيق، ومن هي الأطراف التي شاركت فيه.. كما يجب معرفة الأسباب التي أدت الي تأخير تشكيل لجنة التحقيق في كلية الطب وتجاهل طلب الجهات المسؤولة".

علماً كل هذه النداءات لم يكن لها أي آثار تذكر، فضلاً عن الشكاوى الرسمية التي قدمت مباشرة في مكتب وزير الصحة ووكيل الوزراء والوكلاء المعنيين ومدير المستشفى.. وكان مصيرها الإهمال.

الخاتمة والتوصيات

كشفت الرواية في فصولها مجموعة من الوقائع والأحداث التي تبين انتهاكات متنوعة لحقوق الطفل، ومنها ما تناوله التقرير الجنائي، فضلاً عن محاولة طمس القضية وتضليل القضاء من قبل تقرير لجنة الأطباء.. وقد نجح في ذلك خاصة مع تجنب المحكمة استدعاء الشهود.

كما أن التقرير كشف وبكل وضوح بأن ما يقوله الأب بشأن التشخيصات الخاطئة كان واقعاً واستتبعته كمية كبيرة من الأدوية لا ضرورة لها لكن القاضي لم يأخذ بذلك. كما يثبت التقرير حدوث عدوة بكتيرية قاتلة من داخل المستشفى، وذلك مع توقع الأطباء بأنها ستحدث دون أن إي إجراءات استباقية، مثل تعقيم الغرفة، وتعقيم أدوات المريض. فيما ينفي إعطاء المريض عقار (سوماتوستاتين) بادعائه رفض عائلة ذلك بينما المريض ظل يأخذ الدواء لمدة شهرين كاملين.. وهذا يدل على محاولة التقرير تضليل القضاء بشكل مؤكد وثابت بالوقائع والأدلة لكن لم يأخذ بها القاضي.

ولم يذكر التقرير سبب جرح كبير وجده الأب في بطن ابنه المتوفى أجري دون علمه قبل موته أو ربما بعبد موته لأخذ أعضاء داخلية منه وهذا الأمر جريمة في الحالتين. كما امتنع التقرير عن التحقيق في كثير من الأمور التي ذكرها والد الطفل في تقرير مقدم الى اللجنة..

وقد تم إعطاء المريض كمية كبيرة من الكورتيزون بتشخيص خاطئ ما أدى إلى دخوله غرفة العناية المركزة فيما التقرير يذكر أسباب أخرى تنفيها الوقائع.. ومعظم الأدوية الهائلة التي أخذها المريض كانت بسبب تشخيصات خاطئة، وترجيحات خاطئة وغير جازمة وضئيلة الاحتمال، وتعبيرات كثيرة مشابهة تضمنها التقرير.

ويثبت التقرير الرسمي أنه تم إجراء عملية في الحوض -دون تخدير- لأخذ عينة نخاع عظمي ما عرض الطفل للألم شديد وللخطر رغم "ضآلة" النتيجة المتوقعة حسب تأكيد التقرير نفسه.

وبناء على هذه النقاط وما ذكر سابقاً، وما ذكره الأب في تقريره المقدم إلى اللجنة والمكون من 20 صفحة ولم تأخذ به اللجنة فيما ورد من أقوال الأب، يتبين بوضوح، وبإقرار لجنة التحقيق في سياق تقريرها أن الطفل توفي نتيجة عدوى بكتيرية من المستشفى، ونتيجة إهمال واضح بعدم إجراء حماية للمريض، وبسبب أدوية كثيرة، ونتبين بكل وضوح أن سبب الوفاة هي العدوى المسممة للدم، والمسؤولة عنها المستشفى.

فضلا عن التشخيصات الكثيرة الخاطئة والإهمال الكبير للأطباء، وعدم دخول غرفته لنحو أربعة أشهر كاملة، وتأكيد أحد الأطباء أنه في المكان الخطأ، وإجراء صور اشعاعية وذرية وعملية النخاع العظمي غير الضرورية بتاتا إضافة إلى القيام بكثير من عمليات أخذ العينات غير الضرورية من الأمعاء، وكمية الأدوية العالية، حيث كان هناك تسرع بإعطاء الأدوية المختلفة وتعريض الطفل للخطر ونزيف الدم دون معالجة سريعة، وتجويعه أربعة أيام لخطأ منهم، ثم إخضاعه لنظام غذائي قاس جداً بأطعمة غير شهية وقاسية على المضغ فكيف الأمعاء، عندما تم تشخيصه خطأ على أن مرضه (سلياك) علما أن التغذية كان تشرف عليها العائلة ولم تكن منظمة بالتنسيق مع طبيبة التغذية حسب قول الطبيبة نفسها للعائلة.

إن كل هذه المسائل تجعلنا نؤكد وبكل اطمئنان أن الإهمال والتسرع وعدم التحقيق الجدي هو سمة هذا التقرير الذي حاول في النهاية نفي التهمة عن الجهاز الطبي المعالج رغم أنه أكدها بكل وضوح، حيث أكد سبب الوفاة، وتعدد التشخيصات الخاطئة، وتعدد الأدوية والعمليات غير الضرورية وغير المفيدة مع العلم المسبق لدى الأطباء المعالجين

بضـرر الأدويـة التـي أعطيـت لـه بشـكل خـاطئ.. وكـان أحـد الأسـتاذ فـي كليـة الطـب والاستشاري في المستشفى نفسه صرح أن الأدوية إذا استخدمت بشكل غير سليم وزادت عن حدها تتحول الى سم..

وهكذا تمت وفاة الطفل المسكين منير رحمه الله تعالى، بهذه الطريقة الشرسة التي يثبتها التقرير؛ مجموعة كبيرة من الأدوية الخاطئة التي حقن بها الطفل المسكين دون رحمة، وكأنه كان حقل تجارب لكل دواء وتشخيص يخطر على بال الأطباء دون وجهة علمية صحيحة ودون تشاور حقيقي، إضافة إلى تشخيصات كثيرة خاطئة وعمليات وأشعة ذرية وغير ذرية خطرة ومناظير متكررة لا ضرورة لها، وكل ذلك عن طريق التجارب وتضارب الآراء التي تبين وبكل وضوح عدم التنسيق بين الأطباء، إضافة إلى عرقلة سفر المريض للخارج للعلاج مرتين، ثم تعثر السفر بعد تدهور الحالة نتيجة العدوى البكتيرية التي حدثت بالمستشفى لعدم وجود إجراءات احترازية مناسبة..

وبعد هذا كله هل نحتاج على أدلة إضافة أكثر مما سبق تثبت إهمال الأطباء؟؟؟!!! وتراجع حقه الطبيعي بالعلاج والرعاية التامة التي تذكرها المواثيق الوطنية والدولية والإنسانية.. فضلاً عن محاولة التقرير تضليل العدالة بوقائع كثيرة غير حقيقية تضمنها صفحاته الهزيلة، ما يتطلب تحقيقاً قانونياً مع لجنة التحقيق التي قدمت للمحكمة وقائع لا تمت للحقيقة بصلة، بل حاولت تشويه الحقيقة وتضليل القضاء، لكنها رغم كل محاولتها أثبتت في جوانب كثيرة صحة ما ذهب إليه الوالدان من وجود تقصير وإهمال وتسرع، وعدم جزم بالتشخيصات التي كانت كثيرة جداً، وأدت بمجملها إلى ضعف جسده وتدهور حالة الطفل، ثم تركه يصارع البكتيريا دون إجراءات سريعة.. حتى توفي الطفل المسكين رحمه الله أمام الأطباء وهم يتجنبون دخول غرفته دون رحمة ولا عطف، وهذا ما تدل عليه وقائع التقرير وما بين سطوره، رغم ما تضمنه من وقائع غير حقيقية.

ومن هنا لا بد النظر بأهمية إيلاء مثل هذه القضايا اهتماما كبيراً من مختلف الوسائط المجتمعية، وعدم اعتبار الموضوعات المشابهة مجرد قضاء وقدراً، مع كامل الإيمان بقضاء الله وقدره، وهذا الإيمان لا يعارض أهمية الاعتناء برعاية الإنسان وحماية حقوقه وخاصة الأطفال الصغار والناشئة. والسعي لكي يعامل هؤلاء معاملة خاصة، ولا يتم وضع الناشئة مع كبار السن في غرفة واحدة ولا في جناح واحد، وإلزام الطبيب في المستشفيات الحكومية بمعاملة الطفل المريض معاملة لائقة، عدم إهمام هذا الأمر تحت أي ظرف كان، مهما كانت مكانة الطبيب، مع الإقرار بصعوبة هذا الأمر، لأسباب عدة، فضلاً عن إلزام المستشفيات الحكومية على رعاية الأطفال المرضى كما تعاملهم المستشفيات الخاصة، لا أن يعامل بطريقة جافة من طبيب بينما الطبيب نفسه تتغير ملامح وجهه عندما يكون في المستشفى الحكومي.

وهذه التطلعات قد لا يمكن تحقيقها وخاصة ما يتعلق بنفسيات الأطباء ونظرة بعضهم إلى المرضى في المستشفيات الحكومية كونه يعمل كموظف ولا يعمل في مستشفى استثماري، وربما لا بد من اتخاذ قرار شجاع بأن يختار الطبيب بين الخاص والعام، فلا يكون عندها ازدواجية بالتعاون.. مع الشك بالقدرة على اتخاذ مثل هذا القرار.. وقد تعمد الدول إلى خطة مستقبلية بتوعية المجتمع، وفتح أوسع مجال لدراسة الطب لتوفير أكبر عدد من الأطباء ويتم اختيار طلاب الطب بناء على معايير إنسانية تكون لها أهمية موازية للمعايير العلمية..

ومن جانب لجان التحقيق الطبية؛ لا بد من أن تكون التحقيقات شفافة وعلنية، وأن يسمح للمدعي المشاركة في حضور التحقيقات، والإدلاء بكل المعلومات المتاحة، وحمايته من الإضرار التي قد يتعرض لها، وأن يسمح له ولمن يوكله من المحامين بالاطلاع على تفاصيل التحقيق، ومعرفة كيف سارت خطوات التحقيق، والرد عليها بالتفصيل، ضمن الأصول القانونية، وعدم اعتبار الأدلة التي يقدمها مجرد "أداة

مصطنعة" لتضليل التحقيق، ومعاقبة كل الجهات التي تحاول عرقلة التحقيق وتضليله، وبشكل خاص الجهات المسؤولة في وزارات الصحة التي تمتلك عادة ملفات المرضى، وبإمكانها التخلص من الأدلة وحرف القضية عن مسارها بكل سهولة.

وقد تكون قضية منير من أبرز القضايا المعاصرة التي تم توثيقها كاملة في سياق روائي موجه للناشئة، ما يحتاج إلى الاعناء بهذه الرواية وإيلائها أكبر اهتمام، ونشرها على أوسع نطاق، لما تتضمنه من فوائد تعود بالنفع على جميع فئات المجتمع، سواء من الأطباء أنفسهم أو من المرضى، وكذلك من المؤسسات المعنية بالصحة، وكذلك المؤسسات القانونية.

ولعل هذه الرواية تكون سبباً في إصلاح الكثير من الخلل الطبي والقانوني في حال وجوده، كما أنه سوف يستفيد منها طلاب العلوم الطبية، وجميع مقدمي الرعاية الطبية، حتى نقلل من الأخطاء التي تحدث حالياً وقد تحدث مستقبلاً، وبذلك تكون وفاة الفتى منير منارة تضيء طريق الآخرين.

وأؤكد في النهاية أن كثيراً من هذه التوصيات ربما تكون تمنيات "طوباوية"، وحلولاً مثالية لواقع أليم، غير قابلة للتنفيذ في مجتمعات غير نموذجية مثل مجتمعاتنا.. لكنها مجرد أمنيات عائلة ثكلت بوفاة ولدها، وتأثرت كثيراً بما شاهدته من مآس وويلات وقلوب لم تكن رحيمة كما كان متوقعاً علماً أنه لا يمكن إصلاح القلوب إذا أصابها الصدأ ولكن يمكن إصلاح القوانين حتى لا تنتقل العدوى ما دام التشخيص خاطئاً والعلاج غير صحيح.. نسأل الله التوفيق والسداد حتى نتمكن من حماية حقوق الأطفال، والحد من الأخطاء الطبية والعمل بجهد لتوعية المجتمع، وهذا هو هدف الرواية الرئيسي.

مصادر البحث

- **أولاً: مصادر عربية**

1- ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمد) المقدمة ط1، دار المعارف، سوسه، تونس، 1991.

2- ابن منظور (أبو الحسين أحمد): لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، 2008.

3- أحمد زلط: أدب الطفولة.. أصوله ومفاهيمه رؤى تراثية، ط4، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

4- أحمد نجيب: القصة في أدب الأطفال، ط1، دار الحدائق، بيروت، 2000.

5- طارق البكري: كامل كيلاني رائداً لأدب الطفل العربي، قراءة في اللغة والمنهج والأسلوب، ط1، دار الرقي، لبنان، 2006.

6- طارق البكري: منير.. الأبيض لا يليق بكم، ط11، المؤلف، الكويت.

7- الفيروز آبادي (مجد الدين محمد): القاموس المحيط، ط1، دار الجيل، بيروت.، 1995.

8- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط2، ج2، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

9- مجموعة مؤلفين: دائرة المعارف العالمية (وورد بوك)world book Encyclopedia ، ج15، نشر وترجمة مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1996.

10- مجموعة مؤلفين: معجم اللغة العربية، ط1، ج6، دار المحيط، بيروت، 1995.

11- مدحت أبو النصر، قواعد ومراحل البحث العلمي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.

12- محمد فايد، المسؤولية الجنائية للأطباء، دار النهضة العربية، القاهرة،1987.

13- محمد حسن بريغش: أدب الأطفال أهدافه وسماته، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997.

14- ممدوح القديري: أدب الطفل العربي، ط1، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 1999.

15- عبدالقاهر الجرجاني: التعريفات، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1983.

16- على الحديدي: في أدب الأطفال، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992.

17- معهد الطب الأمريكي 1999 (TOERR IS THAMAN . NOVEMBER) أشار إليه: وسيم فتح الله: الخطأ الطبي وآثاره، ط1، النهضة العربية، القاهرة.

18- سلام زيدان، مسؤولية الطبيب الجزائية، ط1، دار الكتب والوثائق ببغداد، 2016

- **ثانياً: مصادر أجنبية:**

1- Anderson, William and Groff, Patrick, 1972, A New Look at Children's Literature California: Belmont Wadsworth Publishing Company.

2- Betzner, Sean, 1956. Exploring Literature With Children, New York. Teachers College, Columbia University.

3- Huch, Charllots, 1976, Children's Literature in the Elementary School. New York: Holt, Rinhart and Winston.

- **ثالثاً: مواقع الكترونية:**

1- انتصار عبدالمنعم: الأبيض لا يليق بكم.. رسالة خالدة وبشر زائلون:
https://meo.news/الأبيض-لا-يليق-بكم-رسالة-خالدة-وبشر-زائلون

2- بلال رشيد: المفارقة في رواية منير (الأبيض لا يليق بكم): http://elsada.net/20924

3- الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان: http://www.kuwaithr.org

4- سميرة بيطام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق: https://wefaqdev.net/st_ch616.html

5- فتيحة زعنون: حق الطفل المريض في المشاركة في القرار الطبي، دفاتر السياسة والقانون، جامعة وهران، الجزائر، العدد 18- يناير 2018: https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFN18/D1813.pdf

6- مستشفى السلام الدولي، الكويت، وثيقة حقوق الأطفال:
http://sih-kw.com/Children_Bills_of_Rights_Ar.cms
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:
www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx

7- وائل عساف: المسؤولية المدنية للطبيب (دراسة مقارنة)، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، انظر: https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-8716.pdf

8- اليونيسف: اتفاقية حقوق الطفل: www.unicef.org/arabic/crc/34726_50765.html